آثار البنوك الرقمية (نيو بنك)على تحويلات المهاجرين من شمال أفريقيا والشمول المالي

ملخص تنفيذي

على مدى العقد الماضي، زادت التحويلات المالية إلى بلدان شمال أفريقيا بشكل كبير، حيث ارتفعت من 17.7 مليار دولار في عام 2008 إلى 65 مليار دولار في عام 2023. وتشكل هذه التحويلات أهمية بالغة للأسر والاقتصادات المحلية في الجزائر ومصر والمغرب وتونس. ومع ذلك، فإن التكاليف المرتبطة بإرسال الأموال تظل مرتفعة، حيث يدفع المهاجرون من شمال أفريقيا في المتوسط 6.08% للتحويلات المالية من الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى تكلفة سنوية إجمالية تقارب 4 مليارات دولار أمريكي. وتوفر البنوك الرقمية (نيو بنك) برسومها المنخفضة ومنصاتها الرقمية، فرصة لتقليل هذه التكاليف وتعزيز الإدماج المالي للمهاجرين.

يواجه المهاجرون من شمال أفريقيا في الاتحاد الأوروبي صعوبات اقتصادية مضاعفة بسبب التضخم والتوترات الجيوسياسية، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا وجائحة كوفيد-19. وتؤدي هذه التحديات إلى زيادة تكاليف المعيشة ورسوم التحويلات المالية، مما يدفع العديد من المهاجرين نحو القنوات غير الرسمية الأكثر خطورة. وفي حين أن البنوك الرقمية (نيو بنك) توفر رسومًا أقل وسهولة أكبر في الوصول إليها، إلا أن اعتمادها مقيد بعوائق مثل عدم توفر التكنولوجيا بشكل كافٍ، وانخفاض مستوى المعرفة الرقمية، والتحديات التنظيمية.

تناولت هذه الدراسة اتجاهات التحويلات المالية وتفضيلات المؤسسات المالية بين المهاجرين من شمال أفريقيا إلى أوروبا، كما قامت بتقييم قدرة البنوك الرقمية (نيو بنك) على تعزيز الشمول المالي وخفض التكاليف. كان الهدف الرئيسي هو استكشاف كيف يمكن للبنوك الرقمية (نيو بنك) تخفيف الضغوط الاقتصادية على المهاجرين من شمال إفريقيا والمساعدة في تحقيق هدف مجموعة البنك الدولي المتمثل في خفض تكاليف التحويلات المالية إلى 5% وهدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المحدد بنسبة 3%. وكشفت النتائج الرئيسية أن المهاجرين من شمال أفريقيا لديهم سلوكيات متنوعة في مجال التحويلات المالية، مع اختلاف وتيرة التحويلات والمبالغ المرسلة إلى أوطانهم. وظلت الثقة في البنوك التقليدية عالية بسبب الألفة والمعايير الثقافية ومشاكل الوصول إليها في المناطق الريفية. ومع ذلك، قدمت البنوك الرقمية (نيو بنك) وفورات كبيرة في التكاليف، مع وفورات سنوية محتملة تتراوح بين 30 يورو إلى 134 يورو اعتمادًا على المبلغ المحول شهريًا والذي يتراوح بين 100 يورو و1000 يورو. وكان اعتماد البنوك الرقمية (نيو بنك) أعلى بين المهاجرين الأصغر سنًا والأكثر إلمامًا بالتكنولوجيا الرقمية مع إمكانية أكبر لاستخدام التكنولوجيا.

وشملت العوائق التي تحول دون اعتماد البنوك الرقمية (نيو بنك) على نطاق أوسع محدودية المعرفة الرقمية والمالية، والافتقار إلى التكنولوجيا اللازمة في بلدان المنشأ، والمقاومة الثقافية للتغيير. كما ساهم ارتفاع التكاليف التنظيمية وتكاليف الامتثال للبنوك التقليدية في تضخم رسوم التحويلات المالية. ولمعالجة هذه القضايا، توصي الدراسة بتعزيز المنافسة في السوق، وتحسين الوصول إلى تقنيات الدفع الجديدة، وتشجيع التحويلات المالية الكبيرة من خلال الحوافز، والتعلم من نماذج البنوك العامة الناجحة مثل البنك البريدي الفرنسي، وتعزيز المعرفة المالية والشمول الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح الدراسة بناء الثقة والاستثمار في تدابير قوية للأمن السيبراني، وتطوير قدرات المعاملات دون اتصال بالإنترنت لزيادة إمكانية الوصول إلى المهاجرين في المناطق النائية.

في الختام، فإن خفض تكاليف التحويلات المالية لتصل إلى هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتمثل في 3٪ قابل للتحقيق، ولكنه يتطلب نهجًا شاملاً يعالج العوائق التكنولوجية والتعليمية والثقافية. من خلال تعزيز إمكانية الوصول والثقة والمعرفة المالية، يمكن للبنوك الرقمية (نيو بنك) أن تقلل بشكل كبير من تكاليف التحويلات المالية وتحسين الإدماج المالي للمهاجرين من شمال أفريقيا.